منهجُ الشَّاطبيّ والأشمونيّ في شرحِ ألفيَّةِ ابنِ مالك

The approach of Shatibi and Ashmoni in explaining the millennium poem of Ibn Malik

عبير محمود أحمد جبالي [1]

Abeer Mahmoud Ahmed jaball [1]

10.15849/ZJJHSS.241130.04

الملخص

هذا البحثُ قراءةٌ في منهجِ العالِمَيْنِ الكبيرَيْنِ الشّاطبيّ والأشمونيّ خلالَ شرحِهما لألفيَّةِ ابنِ مالك، حيثُ يتألَّفُ من ملخَّصٍ ومقدّمةٍ ومبحثين. يتألَّفُ المبحثُ الأوَّلُ من أربعةِ مطالب. المطلبُ الأوَّلُ يتحدَّثُ بإيجازٍ عن الشَّاطبيّ وحياتِهِ ومكانتِهِ العلميَّةِ، والمطلبُ الثَّاني يتناولُ منهجَهُ في شرحِ الألفيَّةِ، في حين يتحدَّثُ المطلبُ الثَّالثُ عن مصادرِهِ المعتمدةِ في الشَّرحِ، وأسلوبِ مناقشتِهِ في المطلبِ الرَّابعِ. والفصلُ الثَّاني يتحدَّثُ عنِ الأشمونيّ ومنهجِهِ في شرحِ الألفيَّةِ بمطالبَ أربعةٍ أيضًا. والمطلبُ الأوَّلُ يتحدَّثُ عن حياةِ الأشمونيّ، والمطلبُ الثَّاني يتناولُ منهجَهُ في شرحِ الألفيَّةِ، والثَّالثُ يبيّنُ مصادرَهُ في الشَّرحِ، على أن يتناولَ المطلبُ الرَّابعُ أسلوبَهُ في المناقشةِ. وقد خلصَ البحثُ إلى عدَّةِ نتائجَ أهمُّها المكانةُ الكبيرةُ للشَّرحِ المقدَّمِ من العالِمَيْنِ في توضيحِ ما أتى بهِ ابنُ مالكٍ في ألفيَّتِهِ، والدَّورُ المهمُّ في تطويرِ الفكرِ النَّحويّ وتقريبِهِ من ذهنِ المتلقّي، وما خلَّفتْهُ هذهِ الشُّروحُ مِنْ مَنفعةٍ لطلّابِ العلمِ، الأمرُ الّذي شذَّبَ النَّحوَ مِنَ التَّعقيدِ وحبَّبَهُ أكثرَ لمتتبّعيهِ.

الكلمات المفتاحيّة: الأشمونيّ، الشّاطبيّ، الألفيّة، ابن مالك.

Abstract

This paper is an analytical approach of Shatibi and Ashmoni in explaining the millennium of Ibn Malik. This research is a reading in the approach of the great scientists Shatibi and Ashmoni during their explanation of the millennium of Ibn Malik, where it consists of a summary, an introduction and two sections, the first section consists of four demands The first demand briefly talks about Shatibi, his life and his scientific status, and the second demand deals with his approach to explaining the millennium, while the third demand talks about his sources approved in the explanation, and the method of discussing it in the fourth demand. The second chapter talks about Al-Ashmouni and his approach to explaining the millennium Four demands as well, and the first demand is renewed about the life of Ashmouni, and the second demand deals with his approach in explaining the affliction, and the third shows his sources in the explanation, provided that the fourth demand addresses his style of discussion, and the research has concluded several results, the most important of which is the great status of the explanation provided by the worlds in clarifying what Ibn Malik brought in his millennium, and the important role in the development of grammatical thought, and bringing it closer to the mind of the recipient, and the benefit left by these explanations for students of science, the matter trimmed grammar of complexity and love More for his followers.
Keywords: (Ashmouni, Shatibi, Millennium, Ibn Malik)

[1] جامعة العلوم الإسلامية، كلية العلوم والآداب، قسم اللغة العربية، الدراسات اللغوية
***للمراسلة:** Abeeraljabali79@gmail.com
تاريخ استلام البحث: 2024/06/27
تاريخ قبول البحث: 2024/09/30

[1] University of lslamic scinences, Collage Of Arts and sciences, The department of Arbic, Linguistic studis
***Corresponding author:** Abeeraljabali79@gmail.com
Received: 27/06/2024
Accepted: 30/09/2024

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المقدمة

الحمد لله خالق الزمان والمكان، ومكون الإنسان، المتفضل على خلقه بنعمة العلم والعرفان، نحمده وله الحمد في سائر الحالات، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد وأفضل من أُوتي فصل الخطاب، الرسول العظيم، والنبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

فلقد استطاعت ألفية ابن مالك أن تجمع أبواب النحو في مؤلف واحد، فضم في أوراقه خلاصة النحو ولبابه، فتلقفه علماء النحو بالبشر والاستحسان، لتتعدد توجهاتهم وأساليبهم في شرحه واستخراج شواهده، ومنهم من ذيّله وأكمله نظما، ومن الشروح المهمة التي عنيت بألفية ابن مالك وقدمت فيها الكثير شرحي العالمين الشاطبي والأشموني.

مشكلة الدراسة

تظهر مشكلة هذا البحث في محاولة الوصول إلى موازنة علمية دقيقة بين شرحي الشاطبي والأشموني للألفية، وفهم طبيعة تعامل كل منهما مع النص، وكيفية توظيف المصادر المختلفة في دعم شرحيهما.

تساؤلات الدراسة

- ما منهج كل من الشاطبي والأشموني في شرح الألفية؟
- ما الأصول التي اعتمدها كل منهما في شرح الألفية؟
- كيف وظّف كل منهما ثقافته العلمية في توضيح شرحه؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية البحث في كون الشاطبي والأشموني من العلماء الذين وفرا في شرحهما قضايا نحوية مركزة تساعد الدارسين على فهم الألفية، وتوضح الدراسة الأهمية الكبيرة لمؤلفات العالمين في شرح الألفية، وعلو كعبيهما في هذا المجال، الأمر الذي أثرى المكتبة العربية بمؤلفات تزيدها غنًى واتساعًا.

أهداف الدراسة

- بيان دور الشاطبي والأشموني في شرح ألفية ابن مالك، والمنفعة المقدمة منهما للعربية في هذا الخصوص.
- بيان منهج الشاطبي والأشموني في شرح الألفية والأسلوب المتبع من قبلهما في هذا الشرح.
- تحديد أهم المصادر التي اتخذها الشاطبي والأشموني في شرحهما.

منهجية الدراسة

تجري هذه الدراسة في ضوء المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الظاهرة وتشريحها، وجمع الملحوظات العلمية المرتبطة بها، ومن ثم الوصول إلى النتائج، ويتوقع من هذه الدراسة أن تصل

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

إلى عدد من النتائج من بينها الوقوف على القيمة اللغوية والعلمية لكلا الشرحين، وإمكانية الحكم عليهما بالقوة والضعف في بعض جوانبهما، والوصول إلى ميزات كل شرح منهما وخصائصه العلمية، ومدى توظيف كل منهما لثقافته النحوية واللغوية.

الدراسات السابقة

- اليوسف، عزيزة بنت حسين، منهج الإمام الشاطبي في كتابه "ناظمة الزهر"، جامعة طيبة، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الأول، العدد الخامس والثلاثون.
- عبد الله، ليث قهير، منهج الأشموني في كتابه توضيح التوضيح، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع والأربعون، العدد الثاني، الملحق الثاني، 2020م.

المبحث الأول: الشاطبي وشرحه للألفية

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام الشاطبي، ومكانته العلمية

هو الإمام إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، أبو إسحاق، الشهير بالشاطبي[1]، ويبدو من اسمه أنه كان من مدينة شاطبة، وهي مدينة تقع في شرقي الأندلس، وشرقي قرطبة[2].

نشأ الشاطبي على حب العلم، ولزوم الدرس منذ نعومة أظفاره، وهذا ما ذكره في كتابه الاعتصام، إذ يقول: "لم أزل منذ فتق للفهم عقلي، ووجه شطر العلم طلبي، أنظر في عقلياته، وشرعياته، وأصوله، وفروعه، لم أقتصر منه على علم دون علم، ولا أفردت عن أنواعه نوعا دون آخر حسبما اقتضاه الزمان والإمكان... "[3].

قال عنه تلميذه أبو عبد الله المجاري: "الشيخ الإمام العلامة الشهير، نسيج وحده، وفريد عصره، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي"[4].

وقال عنه أحمد بابا التنبكتي: "الإمام العلامة، المحقق القدوة، الحافظ الجليل المجتهد، كان أصوليا مفسرا، فقيها محدثا، لغويا بيانيا، نظارا ثبتا، ورعا صالحا، زاهدا، سنيا إماما مطلقا، بحاثا مدققا جدليا، بارعا في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة المتقنين الثقات"[5].

توفي الإمام الشاطبي –رحمه الله– يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة 790هـ في عهد السلطان محمد بن يوسف بن إسماعيل[6].

---

[1] التنبكتي، أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 2004م، ص46.

[2] ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، الجزء الثالث، ص351.

[3] الشاطبي، أبو إسحاق ابراهيم بن موسى، الاعتصام، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الطبعة الثانية، 2007م، الجزء الأول، ص31.

[4] المجاري، محمد، برنامج المجاري، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م، ص116.

[5] التنبكتي، أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، مرجع سابق، ص46-47.

[6] المجاري، محمد، برنامج المجاري، مرجع سابق، ص122.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المطلب الثاني: منهج الشاطبي في شرح الألفية

يعتبر الشرح الذي قدمه الشاطبي لألفية ابن مالك من أوفى الشروح وأوسعها، حيث ضمنها في كتابه "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، فلقد بسّط فيها الإمام الشاطبي المسائل النحوية، وأتى بأمثلة متنوعة، مبرزا القضايا الخلافية، فقال التنبكتي في هذا الكتاب: "شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة كبار لم يؤلف عليها مثله بحثا وتحقيقا، فيما أعلم"[1].

وقد بين الشاطبي مسلكه في شرح الألفية: "وقد سلكت فيه مسلك شيوخي –رضي الله عنهم– في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتنقير عن دقائق اللفظ، وبتتبعه بقدر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقت والحال، وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليدا دون أن يتحرر معنى الكلام أو يظهر وجهه، وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلم فيها. هذا ما جمعت مما شهدته، وعرفته، وأخذته عن أشياخي"[2].

ولقد سار الشاطبي على منهج علمي في شرحه، معتمدا على القواعد النحوية التي تشكل أصول النحو، فبدأ الشرح بمقدمة تتحدث عن النهج المتبع في هذا الشرح، مستفتحا بالحمد والصلاة على النبي الكريم –صلى الله عليه وسلم–، مبينا الهدف من وراء شرحه للألفية وهو النزول عند طلب من سأله شرح الألفية لتُبان فوائدها ويتيسر فهمها.

ومن ثم أشار إلى كمّ الصعوبات التي واجهته في الشرح، والوقت المستغرق لإتمامه، وتحدث عن دعم أصحابه له ومساعدتهم في إنجاز هذا العمل.

والشاطبي في شرحه يتوجه نحو طلاب العلم ومريديه، معتبرا أن القراء على ثلاثة ضروب: "إما عالمٌ طالبٌ للمزيد في علمه، وإما متعلم يرغب في فهم ما حصّل، وإما طالب العثرات متتبّع العورات، يضعّف ويقبّح، ويحسن ظنه بنفسه ويرجّح، ويفسد ظانا أنه يصلح"[3].

وتحدث الشاطبي في كتابه عن ابن مالك وألفيته، وذكر فضله الكبير في التأليف النحوي، ومن ثم يشرع الشاطبي بشرح الألفية فيذكر البيت أو البيتين، ليعقبهما بشرح مفصل، لينتقل بشرحه من المجمل إلى المفصل، أو من الكلي إلى الجزئي، وأولى الأهمية الكبيرة لترجمة الأعلام وتعريف مؤلفاتهم، ومن ذلك ما أورده في تعريف ابن مالك، وتفنيد مؤلفاته، وإبراز الفائدة الكبيرة المرجوة منها، فيقول: "وقوله ابن مالك هي المعرفة التي اشتهر بها، وهو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني يُكنّى أبا عبد الله ويُدعى جمال الدين، أحد أئمة الصّناعة النّحويّة والعلوم العربيّة، صنّف كتبًا مفيدة في العلوم والقراءات واللغة، ونظم رجزين في النّحو. أحدهما يستعمله أهل البلاد المشرقية، وهو الذي نثره في كتابه المسمّى بالفوائد المحويّة في المقاصد النّحويّة"[4].

---

[1] التنبكتي، أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، مرجع سابق، الجزء الأول، ص35.

[2] الشاطبي، أبو إسحاق ابراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي الجزء التاسع، 2007م، ص487.

[3] شرح الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، المملكة العربية السعودية، جامعة ام القرى، مركز إحياء التراث العربي، ج2، ص3.

[4] شرح الشاطبي، 1/4-5.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المطلب الثالث: المصادر التي اعتمدها الشاطبي

لقد بان اعتماد الشاطبي على المصادر الضخمة والمتنوعة، موردا آراء النحويين المتقدمين، وآراء شيوخه، مستفيدا من ذلك كله في شرح مسائل النحو المختلفة والصرف واللغة ومعاني القرآن، كما كان له استشهادات كثيرة بآراء كبار علماء النحو مثل سيبويه والخليل والمبرد وابن جني[1].

واهتم الشاطبي بإعراب بعض ألفاظ الألفية، فنجده يورد إعراب (أحمد الله ربي خير مالك)، فيقول: "فلفظ (الله) هنا بدل من (ربّي)، أو عطف بيان، و(خير مالكٍ) بدل، أو منصوب على المدح، ولا يكون صفة، لأنّه نكرة..."[2].

ووظف الشاطبي الأحاديث النبوية الشريفة، معتمدا عليها بشكل كبير، ومن ذلك: "عن أبي هريرة قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلّم–: كلّ كلامٍ لا يُبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم، وفي لفظ النّسائيّ: كلّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع"[3].

وكان يحرص الشاطبي في شرحه على ذكر المعنيين اللغوي والاصطلاحي، وهذا ما وجدناه في تعريفه النحو، فوجد أنّه في اللغة القصد، أما في الاصطلاح فعرّفه معتمدًا على بعض المتأخرين بأنّه: "علم بالأحوال والأشكال التي بها تدلّ ألفاظ العرب على المعاني"[4].

تحدّث أيضًا عن ألفية ابن مالك وشهرتها، كما وضّح منهج ابن مالك وما تميّز به من الاختصار، فكل لفظ فيها جاء مناسبًا للمعنى الذي أراده الناظم "فقد أخلاها من الحشو إلّا نادرًا حتى أنّه كثيرًا ما يشحّ بالألفاظ إذا فهم معناها كحروف العطف وغيرها..."[5].

وكان ابن مالك لدى تناوله أبواب النحو يبدأ بتعريفه، ومن ثم يقوم بذكر الخصائص والأحكام المتعلقة به، فحقق أسلوبا منطقيا وطريقة مفيدة تدعم المقصد العام للمؤلَّف، وعلى هذا سار الشاطبي مهتما بتوضيح وشرح عنوانات الموضوعات وإعرابها، فنجده يقول في باب الكلام: "الكلام في الترجمة على حذف المضاف، أراد باب الكلام أو فصل الكلام، وهو خبر مبتدأ محذوف اختصارًا تقديره: هذا باب كذا..."[6].

كما عرّف بألفية ابن معطٍ، ووصفها بأنّها "مشهورة بأيدي الناس، وهي ذات محاسن من تقريب المراد للأفهام، وعذوبة المساق، وسهولة الحفظ، والبيان بالمثل مع قلّة الحشو، مع أنّها مؤذنة بفصاحة صاحبها، شاهدة له بجودة القريحة، وسعة العلم"[7].

ولقد اتسم شرح الشاطبي بالموضوعية، فأبرز آراء العلماء السابقين، فنراه يذكر الآراء الموافقة والمخالفة لهم، معطيا رأيه الخاص بكل قضية، ومنتصرا للرأي الذي يعتقد بصحته ومناسبته للمسألة

---

[1] انظر: ما نقله الشاطبي عن هؤلاء في شرحه، 40/1، 42، وغيرها كثير.
[2] شرح الشاطبي، 8/1.
[3] شرح الشاطبي، 9/1.
[4] شرح الشاطبي، 17/1.
[5] شرح الشاطبي، 21/1.
[6] شرح الشاطبي 31/1.
[7] شرح الشاطبي، 24/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

المطروحة، فمثلا في باب (الكلام وما يتألف منه)، يذكر آراء النحويين، ورأي الروماني، ورأي أبي موسى الجزولي، ثمّ عرض رأي ابن خروف نقلًا عن قول الإمام علي –رضي الله عنه– الذي أوّل ما قال: "الكلم اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، فنظمه ابنُ مالكٍ على لفظه، إلّا أنّه قدّم وأخّر وعوّض (ثمّ) من الواو، فالكلم في كلامه مبتدأ خبره ما قبله وإتيانه بـ(ثُمّ) الدّالّة على التّراخي مشعرٌ بأنّه قصد التنبيه على أنّ الحرف متراخ عن الاسم والفعل في المعنى، إذ لا يكون في الكلام رُكنًا للإسناد، بل هو من الفضلات..."[1].

وكان اعتماده على مصادر رئيسة في شرحه

القرآن الكريم

إن القرآن الكريم بوصفه الأدبي نصٌّ متكامل لا يشوبه خطأ، ولا يعتريه نقص، وهو النص الأصدق في اللغة العربية، ولا خلاف بين العلماء في حجة النص القرآني، ولذلك نجد استخدام الشاطبي لأمثلة كثيرة من القرآن الكريم، ومن ذلك استشهاد الشّاطبي في حديثه عن الوقف وتحديدا في تناوله لألف التنوين، فذكر نقل القُرّاء إمالة هذه الألف في حالة النّصب مستشهدا بقوله تعالى: "**أَوْ كَانُوا غُزًّى**" (آل عمران 156)، كما عزّز كلامه بشاهدٍ قرآنيٍّ آخر: "سَمِعْنَا فَتًى" (الأنبياء 60).

وبالمقابل ذكر أنّهم لم يميلوا واستشهد بقوله تعالى: "**وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا**" (طه 99). وذكر بعد ذلك أنّ العرب تشبّه الأصليّ بالزائد، والزائد بالأصلي، فيجري حكم أحدهما على الآخر[2].

وكذلك كان (الشاطبي) في شرحه كثير الاحتجاج بالآيات القرآنية وقراءاتها، على أنه حين الاحتجاج بالقراءات كان ينسبها إلى أصحابها.

الشعر

لا غنى للغويّ عن الاستشهاد بالشعر، فالشعر الذي رواه الثقات من الرواة يُعدّ من أهمّ مصادر السماع، وقد استشهد في مواطن كثيرة من شرحه بالشعر العربيّ، وذلك لتثبيت المعلومة وتقريبها من ذهن المتلقّي، كما في استشهاده بقول زهير:[3]

"وَلَنِعمَ حشوُ الدّرع أنتَ إذا دُعيتْ نَزالِ ولُجّ في الذّعرِ"

القياس

ومعناه في اللغة التقدير، يقال: قست النعل بالنعل، إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره[4].

---

[1] شرح الشاطبي، 1/38–39.

[2] يُنظر الشاطبي، شرح الشاطبي، ج8، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ص11.

[3] شرح الشاطبي: 1/66.

[4] الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ص181.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

فالعلماء يقيسون مسائل على مسائل ثبتت بالسماع، أو ثبتت لهم بعد بحث طويل فيها، فيقيسون مسائل على هذه المسائل، ويوجهونها بالصحة أو الخطأ بناء على ذلك، والقياس في اللغة قديم قدم العمل في اللغة، ففي ترجمة نصر بن عاصم الليثي (ت89هـ) أنه: "أول العلماء في علم النحو، قال بعض الرواة: إن نصر بن عاصم أول من وضع النحو وسبَّبه، وهو أول من أخذه عن أبي الأسود الدؤلي (69هـ)، وفتَّق فيه القياس"[1]. وقد صنعت قواعد اللغة والنحو بناء على الأقيسة النّحويّة والصرفية، يقول الكسائي[2] (ت189هـ):

إنّما النحو قياسٌ يُتّبع وبه في كلّ أمر يُنتفع

المطلب الرابع: أسلوب المناقشة

اعتمد الشاطبي في مناقشته طريقة قوامها اختيار نصوص تطُول أو تقصر من الكلام المراد شرحُه، ويصدّرها بعبارة (قال الناظم)، يعني قول صاحب الكلام المراد شرحُه، ويذكر ذلك القول بلفظه كما أورده صاحبه، ثم يأخذ في شرحه أو مناقشته، كما فعل في باب الإضافة[3]:

"ثم قال الناظم: وابتدأ الناظم ببيان أحكام الإضافة الأوّل اللازمة لها في ماهيتها، إذ لم يذكر لها حدًّا فقال:

نونًا تَلي الإعراب أو تنوينا مما تضيفُ احذِفْ كطورِسينَا
والثّاني اجرُر وانوِ مِنْ أو في إذا لم يَصلُحِ إلّا ذاك واللام خُذا
لِما سوى ذينك واخصُص أوّلًا أو أعطِهِ التّعريفَ بالّذي تلا"[4]

وعقّب على الأبيات السّابقة، مفنّدًا في الإعراب فرأى أنّ: "نونًا: منصوب على المفعولية باحذِف، وأو تنوينًا عطف على نونًا، ومما تضيف أيضًا متعلّق باحذف. والتقدير: احذف مما تضيفه نونًا تلي الإعراب أو تنوينًا، ويعني أنّ الاسم الذي يُضاف يلزمه حذف النون التي في آخره تابعة لإعرابه، وهي نون التثنية وجمع التّصحيح بالواو والنون، وما جرى مجراهما..."[5].

وما يلاحظ على طريقة الشاطبي في شرحه هو اتساع المنهج اللغوي الذي اعتمده، فقد حرص على إيضاح المعاني التي ترد في سياق شرحه، ونوّع في مصطلحاته التي استخدمها، وذلك بحسب المسألة اللغويّة التي يتحدث عنها، فإن كانت –بنظره– مجانبة للصواب تمامًا، قال عنها: (غير صحيح) ومثال ذلك ما جاء في باب العطف:

"قال في (الشرح): وأكثر المتأخّرين يقلّد بعضهم بعضًا في أنّه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخصّ منه. قال: وهو غير صحيح، فإنّ عطف البيان يُقصد به في

---

[1] إنباه الرواة على أنباه النُّحاة، القفطي، ط1، 343/3.
[2] السيوطي، بُغية الوعَاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 164/2.
[3] يُنظر المواضع الآتية: شرح الشّاطبي، 410/2، 44/6–119.
[4] شرح الشّاطبي، 1/4–2.
[5] شرح الشاطبي، 1/4–2.

الجوامد، من تكميل المتبوع، ما يُقصد بالنعت في المشتقّ وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخصّ منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخصّ من النّعت"[1].

وتعقيبه على أحد شواهد العطف:

"أنا ابنُ التّاركِ البكريّ بِشرٍ عليهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وقوعا

فـ(بِشر) هو تابع (البكري) وتبعيّته إياه على العطف لا على البدل..."[2] ووضّح أنّ هذا على مذهب البصريين، وعدّ في هذا الموضع نظرًا، وذلك لأنّه حصر تعيّن العطف في هذين الموضعين، بينما رأى أنّه في القول فيما سواهما أنّه يصلح فيه البدل أنّه غير صحيح، ورأى أنّ ثمّة مواضع أُخر يتعيّن فيها العطف ويمتنع البدل، مؤكّدا على أنّه نبّه بعض من قيّد في ذلك على جملة منها[3].

وإن كان صاحب المسألة –بنظره– يخلط بين مسألتين ظنًا منه أنهما متماثلتين، قال: (الكلام مفتقر)، وإن استحسن رأيًا لغويًّا، يختاره ويقول: (وفي هذا الموضع نظر)، وإن رآه مستبعدًا قال: (غير صحيح)، وما إلى ذلك من مصطلحات تعارف عليها العامة والعلماء، فهي ليست مصطلحات اقتصر استخدامها على الخواصّ من العلماء، بل هي كلمات ذات معان واضحة[4].

كما يعمل على شرح معنى اللفظة داخل السياق، ذاكرًا أصلها اللغوي، وما تحتمله من معان جديدة، مستدلًّا على ذلك بكلام العرب بغية تأكيد هذا المعنى، وهي ميزة واضحة فيما ورد من معاني الألفاظ، فلا يكتفي بإيراد المعنى الذي أفادته تلك اللفظة في سياقها الذي وردت فيه، بل نراه يعمد إلى الإيغال في معنى اللفظة واستعمالاتها المعجمية، بقصد ترسيخ المعنى في ذهن المطّلع، ومن ذلك شرحه لمعنى الوقف: "اعلمْ أن الوقف نظير الابتداء، أي مقابله، والابتداء عملٌ، فالوقف استراحة عن ذلك العمل، فإذا أصله أن يكون على السكون، كما أنّ الابتداء أصله أن يكون بالحركة، ثم إنّه يتقّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النّظر في الشّعر، وإتمام السجع في النّثر، ثم إنّ الوقف يكون على الآخر، والأواخر محل التغيير، فغيّروا الأواخر عند الوقف على حسب المقاصد اللفظية أو المعنوية"[5].

ونجد في شرح الشاطبي أسلوبًا علميًّا تعليميًّا يمتدّ في أجزاء كتابه، فالأسلوب العلمي يتوزّع في مواضع محددة، ويظهر لنا من خلال مؤلفات الشاطبي اعتناءه بالمادة العلمية، ثم المفاضلة والترجيح بين الآراء بالتدليل والبرهنة عليها، ولذلك نلمس عنايته في كثير من المسائل بالتفصيل، والإطناب، والاستطراد، وحشد الأدلّة والحجج، وتقرير الأحكام، وعرض آراء النحويين وخلافاتهم، والموازنة بينها وترجيح بعضها وتغليط بعضها الآخر، معتمدًا في ذلك التبويب والتّقسيم لسهولة الرجوع إلى الشرح، وسهولة الاطلاع عليه.

---

[1] شرح الشاطبي، 5/43.

[2] شرح الشاطبي، 52/5.

[3] يُنظر: شرح الشاطبي، 5/52.

[4] يُنظر المواضع الآتية: 43/5، 45، 46، 48، 15/9–16.

[5] شرح الشاطبي، 8/5.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

وهكذا وضع الشاطبي شرحه وفقًا لمنهج تعليمي دقيق تَطَّرِد جزئياته في معظم الأبواب والفصول، ولا تكاد تحيد عن هذا المنهج إلا فيما ندر، ولعل هذا من أهم العوامل التي ساعدت على رواج هذا الشرح، فلم يكن غريبًا أن يبقى محور اهتمام العلماء إلى يومنا هذا.

الفصل الثاني: الأشموني وشرحه للألفية

المطلب الأول: تعريف موجز بالأشموني، ومكانته العلمية

هو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد النور، أبو الحسن، ابن الشمس بن الشرف، الأشموني الأصل[1]، ويعرّف بالأشموني، وبالنور الأشموني، وبنور الدين الأشموني[2].

والأشموني فقيه أصولي، ومقرئ نحوي، وُلد بالقاهرة سنة 383هـ، وعاش فيها، وطلب العلوم على علمائها، ووفاته فيها سنة 929هـ، وقد بدأ بطلب العلم في عمر مبكر فقرأ على كبار علماء عصره كالسيوطي، وقام بمهمة التدريس وعمره آنذاك ست وعشرون سنة، ليأخذ عنه العبادي والغزي وغيرهما، وشرع بالتأليف والنظم، فنظم المنهاج، وجمع الجوامع، وشرح الألفية وغيرها[3].

المطلب الثاني: منهج الأشموني في شرح الألفية

بدأ الأشموني شرحه للألفية بخطبة، بدأت بمقدمة تضمنت الحمد والصلاة على النبي الكريم وآله وصحبه، ثم بيّن مميزات شرحه، وختم بالدعاء أن يكون شرحه الذي قدمه مفيدا للناس، فيقول في دعائه: "أما بعد حمد الله على ما منح من أسباب البيان، وفتح أبواب التبيان، والصلاة والسلام على من رفع بماضي العزم قواعد الإيمان، فهذا شرحٌ لطيف بديع على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد، والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم، إنّه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"[4].

وكانت طريقته في الشرح أقرب إلى السيوطي؛ حيث لم يذكر الأبيات، ومزج بين النصّ والشرح، بالإضافة إلى ترجمته للشخصيّات كما في ترجمته لابن مالك:

"هو الإمام، العلامة، أبو عبد الله، جمال الدين، ابن عبد الله (ابن مالك) الطائيّ نسبًا، الشافعي مذهبًا، الجياني منشًا، الأندلسيّ إقليمًا، الدمشقيّ دارًا ووفاةً لاثنتي عشرة ليلةً خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة، وهو ابن خمس وسبعين سنة"[5].

---

[1] أشمون مدينة قديمة، وهي إحدى مدن محافظة المنوفية بجمهورية مصر العربية، تقع على بعد 50 كم شمال شرق القاهرة.

[2] السخاوي، شمس الدين، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة القدسي، القاهرة، نسخة مصورة من دار الحياة، بيروت، الجزء السادس، ص5.

[3] انظر: القصيباتي، علي محمد، رسالة ماجستير، جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية بجاكرتا، 2019م، ص74.

[4] شرح الأشموني، 3/1.

[5] شرح الأشموني، 3/1.

وقد أفاد من مؤلفات ابن مالك، وهذا ما وجدناه في حد الكلام حيث ضبط الحد بالتركيب والقصد: "الكلام تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته"[1].

لم يهتم كثيرًا بذكر المصادر التي استقى منها الآراء والمسائل، فكان أحيانًا يذكر وأحيانًا يغفل ذلك، واعتمد على جمع أفضل آراء النحاة والشراح السابقين.

ويعدّ الأشموني من أبرز النحاة المصريين في القرن العاشر، ويعدّ شرحه على ألفية ابن مالك من أهمّ الشروح، ومن أغزر الكتب النحويّة مادةً، فقد تميّز شرحه بما يُعرف بالتنبيهات التي كان يزيدها على ما تتضمنه أبيات الألفية، كما يتميز أحيانًا بما يضعه في آخر بعض الأبواب من الخواتيم[2].

والأشموني في ذكر المعلومة النحويّة يعرض آراء النحاة، ويرجّح الرأي الذي يراه صائبًا ويدعم رأيه بالحجج والبراهين مستشهدًا بأبيات من الشّعر تدعم كلامه، ثم يذيّل كلامه بتنبيهات ليكون قد تناول فكرته من نواحيها كافّةً.

فقد اتّبع الأشموني الأسلوب العلميّ الذي يجمع بين العلوم المختلفة بالترقّي في درجاتها المتقابلة، وتحقيق بعضها ببعض تحقيقًا يهدف إلى تكوين الملكة العامّة، المتصرّفة بالتحصيل والتحليل والاستنتاج، والبحث في العلوم على نسبة واحدة، وتحرير قوالبها التعبيريّة على منهجٍ متّحد، وأسلوب مطّرد، كما اعتمد أسلوب التحليل لأفكار النحاة، ونقدها، كما عمل على تنقيح العبارات، وطبعها، وتهذيبها، واختصارها الاختصار المحكم، هكذا لخّص لنا منهجه الأشموني في كتابه (منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك)، إذًا فهذه هي الطريقة التي استمدها من بيئته.

إنّ شرح الأشموني كتاب دقيق امتاز بالأسلوب العلمي الذي اتبعه صاحبه في عرضه القضايا النحوية وتحليلها وبيان آراء النحاة واختيار أكثرها صحّةً. وهو كغيره من اللغويّين والنحويّين اتّخذ الدلالة وسيلة لفهم الألفاظ والتراكيب اللغويّة، معتمدًا في ذلك العلاقة القائمة بين اللفظ ومعناه، أو الدالّ ومدلوله، ويمكن تلمّس المفاهيم الخاصّة بالمعنى، فيما يسمّى بـ(المعاني النحويّة) و(الأبواب النحويّة)[3].

ومن منهجه العام الاختصار، وتظهر هذه الميّزة جليّة، ولا سيّما في دراستنا للجانب التطبيقي عند مقارنته مع شرح الشّاطبي.

وتتبيّن أهميّة شرح الأشموني من كثرة الحواشي والتعليقات والمختصرات التي نالته، حيث أكبّ العلماء عليه لما وجدوا فيه من مادّة جليلة عظيمة الفائدة، وعبارات موجزة جامعة.

المطلب الثالث: المصادر التي اعتمدها الأشموني

استفاد الأشموني في تأليف كتابه من الجهود التي بذلها العلماء في القرون التي سبقته، فهو من علماء القرن العاشر الهجريّ، فقد وجد تراثًا ضخمًا بذل فيه العلماء جهودًا جبّارة في مجال اللغة: نحوها وصرفها وبلاغتها. و(منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك) شأنه كشأن كثير من كتب المتأخّرين، الذين

---

[1] شرح الأشموني، 8/1.

[2] يُنظر: الراجحي، عبده، دروس في المذاهب النحويّة، دار النهضة العربية، بيروت، ص319.

[3] يُنظر: زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، العراق، ط1، ص165.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

جمعوا أقوال العلماء ونسّقوها على نحو مخصوص، ثمّ ناقشوها، وهذا نوع من أنواع التأليف الذي قدّم فيه صورًا لآراء كثيرٍ من النحاة ممن لا نجد كتبًا تضمّ آثارهم.[1] كما اعتمد بشكلٍ أساسيّ على ألفية ابن مالك وشروح من سبقه إليها، فكان تارةً يؤيّدهم وتارة يخالفهم الرأي.

اهتمّ الأشموني بالشّاهد الشّعريّ، حيث تكمن أهميّة الشواهد الشعريّة في المكانة الرفيعة التي حازتها في النحو العربيّ، فقد مثّل الشعر والاستشهاد به ركنًا أساسيًا من أركان السماع، إذ إنّ السماع هو الأصل الأوّل من أصول النحو الثلاثة السماع، والقياس، والإجماع، "وهو الدليل الحسيّ الذي يؤكّد القاعدة التي استُخلصت من استقراء كلام العرب، هذا الدليل هو ما اصطلح على تسميته بالشاهد النحويّ"[2].

ومما استدل به من الشاهد الشعري، من القصر قوله:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها[3]

وقد تثبت الميم مع الإضافة كقوله:

يصبح ظمآن وفي البحر فمه[4]

ومما استدل به بالشاهد الشعري في باب المبتدأ والخبر بقوله: وقد يجوز الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام نحو (فائزٌ أولو الرشد) وهو قليل جدًا، خلافا للأخفش والكوفيين، ولا حجة في قوله من الطويل:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تك ملغيا مقالة لهي إذا الطير مرت[5]

وكان اعتماده على مصادر رئيسة في شرحه:

القرآن الكريم

إن أمثلة استشهاد الأشموني بنصوص من القرآن الكريم كثيرة منها استشهاده بالآيات الآتية:

"كمْ لَبثْتُم في الأرضِ عددَ سِنين"، وقوله تعالى: "الذينَ جَعلوا القرآنَ عِضين"، "عن اليمين وعن الشمال عِزين"[6]، وذلك في باب المعرب والمبني في إطار حديثه عن الجمع بالواو والنون رفعًا، وبالياء والنون نصبًا وجرًّا، فاستشهد بآيات الذكر الحكيم، وعقّب قائلًا: "وأصل سَنة سَنوٌ أو سنةٌ، لقولهم في الجمع: سَنوات، وسنهات، وفي الفعل سانيت وسانهتُ، وأصل سانيتُ سانوتُ؛ قلبوا الواو ياءً حين جاوزت –متطرفة– ثلاثة أحرف، وأصل عِضة عضوٌ من العضو واحد الأعضاء، أي: أنّ الكفّار جعلوا القرآن أعضاء، أي: مفرّقًا، يُقال: عضّيته وعضّوته تعضيةً، أي: فرّقته تفرقةً"[7].

---

[1] يُنظر: الراجحي، عبده، دروس في المذاهب النحويّة، ص319.

[2] عصام درار الكوسى، أثر الشاهد الشعريّ في تقعيد النحو العربي، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، ص13.

[3] الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، 106/1.

[4] الصبان، حاشية الصبان، 109/1.

[5] شرح الأشموني، 81/1.

[6] سورة المؤمنون، الآية 12، سورة الحجر، الآية 91، سورة المعارج، الآية 37.

[7] شرح الأشموني، 36/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

شواهد الحديث النبويّ الشريف

يحتلّ الحديث المرتبة الثانية من مراتب الاستشهاد بعد القرآن الكريم، وكما نزل القرآن الكريم بلغة قريش التي هي أفصح اللهجات، فقد جاء الحديث أيضًا بلغة قريش كما ورد عن النبي –صلى الله عليه وسلم–: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش"[1]، ومع ذلك فقد اتّسعت رقعة الخلاف بين النحاة العلماء في موقفهم من الاستشهاد بالحديث الشريف، فذهب بعضهم إلى رفض الاستشهاد به مطلقًا، أمّا الفئة الأخرى فأجازت الاستشهاد به، ووقف الفريق الثالث يتوسّط الفريقين.

ومن أمثلة توظيف الأشموني للحديث الشريف في شرحه استشهاده بقوله –صلى الله عليه وسلم– في باب المعرب والمبني: "اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسفَ" في إطار حديثه عن جمع المذكّر السّالم وما حمل عليه[2].

كلام العرب

وهو المصدر الثالث للاستشهاد به في اللغة والنحو، ويشمل كلام العرب (الشعر والنثر)، ويُقصد بكلام العرب: "كلام العرب الموثوق بفصاحتها وصفاء لغتها، من منثور ومنظوم، قبل بعثته –صلى الله عليه وسلم–، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسن بدخول الأعاجم وكثرة المولّدين، وفشوّ اللحن"[3]؛ أي ما أُثر عن كلام من منثور ومنظوم منذ العصر الجاهلي، وحتّى منتصف القرن الرابع الهجري، وقد أولى العلماء النثر أهميّةً عاليةً، ويُقسم عندهم إلى: (النثر الأدبي، والنثر المتمثّل في الكلام العادي، ولغة التخاطب)، فهو يمثّل اللغة المحكيّة المسموعة التي يتحدّث بها العربي بفطرته وسليقته، وقد أولى النحاة النثر الذي يشمل الحكم والأمثال اهتماماً كبيراً، أمّا لغة التخاطب فقد كان لها الحظّ الأفضل، فقد وُجِدت في مصنفاتهم عباراتٍ تدلّ على أخذهم من كلام العرب الاعتياديّ، فنجد سيبويه يذكر بعضًا منها بقوله: (من يقول من العرب)، أو (حدثنا بعض العرب)، (كما قال بعض العرب)[4].

فالأشموني اعتمد على السماع متمثلًا بتوظيفه شواهد من القرآن والحديث والشّعر، من خلال قياس مسائل على مسائل، وتوجيهها بالصحة أو الخطأ بناء على ذلك، ومن ذلك تنبيهه معلّقًا على قضية المعرب والمبني: "قد عرفت أن إعراب المثنى والمجموع على حدّه مخالفٌ للقياس من وجهين: الأول من حيث الإعراب بالحروف، والثّاني: من حيث إنّ رفع المثنى ليس بالواو، ونصبه ليس بالألف، وكذا نصب المجموع. أمّا العلّة في مخالفتهما القياس في الوجه الأوّل فلأنّ المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات، فجعل الفرع للفرع طلبًا للمناسبة. وأمّا العلة في مخالفتهما

---

[1] الجراحي، المحدث إسماعيل بن محمد العلوجي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تحقيق: الشيخ يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث، ط1، 232/1.

[2] يُنظر: شرح الأشموني، 37/1.

[3] الشلوي، بريكان بن سعد بن عيض، المعايير النقديّة في رد شواهد النحو الشعريّة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، نقلًا عن دراسات في كتاب سيبويه، ص71.

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب 51/1، 343.

القياس في الوجه الثاني فلأنّ حروف الإعراب ثلاثة: والإعراب ستّة: ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع؛ فلو جعل إعرابهما بهما على حدّ إعراب الأسماء الستّة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو (رأيت زيداك)"[1].

و(الأشموني) كغيره من النحويين اهتم بالقياس، واعتنى به، فكان الغالب في شرحه من بين أصول النحو، وقد تنوّعت: أقيسته، وإنكاراته لمن خالف القياس. فمن أقيسته:

- ما ذكره في باب النسب:

"وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبيّ، ويَحصبي، ويثربيّ، وفي القياس عليه خلاف، ذهب المبرّد وابن السرّاج والرماني ومن وافقهم إلى اطّراده، وهو عند الخليل وسيبويه شاذّ مقصور على السّماع"[2].

- وقوله في التّثنية القياسيّة في النّسبة:

"حكم الهمزة الممدود في النّسب كحكمها في التثنية القياسيّة، فإن كانت بدلا من ألف التأنيث قُلبت واوًا كقولك في صحراء: صحراويّ، إن كانت أصليّة سلمت، وإنّما قيّدت التّثنية بالقياسيّة احترازا من التّثنية الشّاذّة نحو كسايين، فإنّه لا يُقاس على ذلك في النّسب"[3].

الفصل الثالث: التعليل

تُعَدُّ العلّةُ الرُّكْنَ الرّابعَ للقياسِ، ولا يتمّ إلاّ به، إذ لا بدّ من رابطٍ يجمع بيْنَ المقيس والمقيس عليه، وهذا الرَّابط هو ما اصطلح العلماء على تسميته بالعلَّة.

ولعلّ الإرهاصات الأولى لدراسة مباحث العلّة النَّحويّة بدأت مع بواكير الدَّرس النَّحويّ ذاته، فثمّة إشاراتٌ خفيّةٌ تدلّل عليه؛ نلتمسها في كثيرٍ من المصادر تفضي جميعها إلى التماس النَّحويين علل قواعد النَّحو[4].

وقد ظهرت العلّة بمفهومها المعروف على يد الخليل بن أحمد، فقد أورد الزجاجيّ خبرًا عن الخليل يعلّل به موضوع التماسه العلّة: "إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم يُنقَل ذلك عنها، واعتللْتُ أنا بما عندي أنّه علّةٌ، فإن أكن أصبت العلّة فهو الَّذي التمست"[5]. وعلل الخليل واضحةٌ بيّنةٌ في كتاب سيبويه، إذ قام جلّ هذا الكتاب على الحوار بين الخليل وتلميذه سيبويه.

ومن بعد هؤلاء صارت العلّة الشغل الشاغل لكثيرٍ من النَّحويين، بل إنّ عددا منهم أخذ يصنّف مصنَّفاتٍ خاصَّةً في هذا المبحث، أو أخذ يفرد عددا من الفصول المتعلِّقة بمباحث العلَّة ضمن مصنَّفاته النَّحويَّة، ومن المصنّفات الَّتي خُصِّصَت لموضوع العلَّة فحسب[6]: "العلل في النَّحو" لقطرب (ت206ه)، و"علل النَّحو" لابن كيسان (ت320ه)، و"الإيضاح في علل النَّحو" للزجّاجي (ت337ه).

---

[1] شرح الأشموني، 38/1.

[2] الأشموني، شرح الأشموني، ص729.

[3] الأشموني، شرح الأشموني، ص734.

[4] الخصائص، 302/3.

[5] الإيضاح في علوم النحو، ص63-66.

[6] ينظر: في أصول النحو، ص116-117.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

وشأن الشاطبي والأشموني –كغيرهما من النَّحويّين– اعتلّا في قياساتهما وأحكامهما اعتلالاتٍ كثيرة، منها: (العلّة الجامعة)، لكونها واحدًا من أركان القياس ارتبط ظهورها بظهوره، والحرص عليها بالحرص عليه؛ إذ هي أساسه؛ لأن أيّ قياس لا يتمّ من دون علّته الجامعة المناسبة له، ومن ثم سبق التأليفُ فيها التأليفَ في القياس، وظهرت مصطلحات:

- العلة التعليمية، والعلة القياسية، والعلة الجدلية النظرية، في كتاب "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي.
- والعلة النحوية، والعلة الفقهية، والعلة الكلامية، في كتاب "الخصائص" لابن جني.
- والعلة البسيطة، والعلة المركبة، والعلة القاصرة، في كتاب "لمع الأدلة" للأنباري.

ثم عدّ السيوطي أشهر العلل الجامعة، فبلغت أربعًا وعشرين علّة، جمعها في قوله[1]:

"عِلَّةُ سَمَاعٍ، وعِلَّةُ تَشْبِيْهٍ، وعِلَّةُ اسْتِغْنَاءٍ، وعِلَّةُ اسْتِثْقَالٍ، وعِلَّةُ فَرْقٍ، وعِلَّةُ تَوْكِيْدٍ، وعِلَّةُ تَعْوِيْضٍ، وعِلَّةُ نَظِيْرٍ، وعِلَّةُ نَقِيْضٍ، وعِلَّةُ حَمْلٍ عَلَى المَعْنَى، وعِلَّةُ مُشَاكَلَةٍ، وعِلَّةُ مُعَادَلَةٍ، وعِلَّةُ قُرْبٍ ومُجَاوَرَةٍ، وعِلَّةُ وُجُوْبٍ، وعِلَّةُ جَوَازٍ، وعِلَّةُ تَغْلِيْبٍ، وعِلَّةُ اخْتِصَارٍ، وعِلَّةُ تَخْفِيْفٍ، وعِلَّةُ دَلالَةِ حَالٍ، وعِلَّةُ أصْلٍ، وعِلَّةُ تَحْلِيْلٍ، وعِلَّةُ إشْعَارٍ، وعِلَّةُ تَضَادٍّ، وعِلَّةُ أوْلَى".

وكما حرص الأشموني على القياس حرص على العلة الجامعة؛ إذ نجد في شرحه حشدًا من العلل على اختلاف أنواعها، وسنذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- فمن السماع قوله في الكلام على المصغّر من الأسماء:

"كلّ اسم متمكّن قُصد تصغيره فلا بدّ من ضمّ أوّله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده؛ فإن كان ثلاثيًّا لم يغيّر بأكثر من ذلك، وإن كان رباعيًّا فصاعدًا كُسر ما بعد الياء. فالأمثلة ثلاثة: فُعيل نحو فُليس، وفُعيعل نحو دُريهم، وفُعيعيل نحو دُريهيم"[2].

- ومن علة التشبيه قوله في الكلام على المنادى من المنصوبات:

"وزاد في التّسهيل اسم الجنس المشبّه به، نحو (يا الأسد شدّ أقبل)"[3].

- ومن علة الاستغناء قوله في الكلام على أسماء العدد:

"ولا يُضاف عدد أقلّ من ستّة إلى مميّزين مذكّر ومؤنّث، لأنّ كلّ من المميزين جمع وأقل من ثلاثة"[4].

المطلب الرابع: أسلوب المناقشة عند الأشموني

كان يميل الأشموني خلال عرض المادة اللغوية إلى الاختصار في عبارات النحاة ونصوصهم وشواهدهم الشعرية، واقتصر في شرحه على المسائل النحوية المشكلة أو الغامضة، وتفاوت شرحه للمسائل بين الإيجاز حينًا والإطناب حينًا آخر والاستطراد حينًا ثالثًا. وكان من منهجه التقديم للعديد من الأبواب بمقدمات مفيدة، وتبيين الخصائص المميّزة للباب الواحد، والعناية بالترتيب والتقسيم والجدل النحوي، ومن

---

[1] الاقتراح، ص257.

[2] الأشموني، شرح الأشموني، ص205.

[3] الأشموني، شرح الأشموني، ص455.

[4] الأشموني، شرح الأشموني، ص626.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

منهجه العناية إلى جانب النحو والصرف بمسائل حروف المعاني والأصوات واللغة، والتعرّض لبعض مسائل العروض والأسماء الأعجمية وبعض الإشارات البلاغية، ولم تكن لديه عناية بنسب لغات العرب، وقد اشتمل شرحه على مواضع تدلّ على أمانته فيما يرويه.

ويميل الأشموني إلى استنباط كثير من الأحكام باستقراء آراء النحويين، ثم يتعرّض لها بالشرح والاحتجاج، فكان يكثر إيراد علل متعددة للحكم الواحد، وتأييده بالأمثلة المفسّرة، من ذلك حديثه في باب نائب الفاعل، إذ ذكر آراء ابن درستويه والسهيليّ وتلميذه الرُّندي في أنّ النّائب في نحو (مرّ بزيدٍ) ضمير المصدر، لا المجرور؛ لأنّه لا يتّبع على المحلّ بالرّفع، ولأنّه يتقدّم نحو (كان عنه مسؤولا)[1].

فالأشموني اعتمد على إيراد آراء النحويين المتقدمين، وآراء شيوخه، والإفادة منها في شرح مختلف مسائل النحو والصرف واللغة، وقد تنوّعت طرقه في شرح الألفية، فكان يوضح المسائل النحوية، ويفسّر مصطلحاتها، ويشرح الشواهد والأبنية، ويُعنى في توضيح المسائل بعرض آراء النحويين وخلافاتهم.

خاتمة

يمثّل شرح كلّ من الأشموني والشاطبي مرحلةً مهمّةً من التطوّر في الفكر النّحويّ العربيّ، إذ أكّدا من خلال شرحهما أنّ العلم والمعرفة تراكميّة، أي أنّهما لم ينسفا المعارف القديمة، بل انطلقا منها في تطوير معارفهما، فجمعا الآراء والمذاهب وأكثرا من شرحها وتصنيفها وتبسيطها، كما استطاعا اختيار أهم الأوجه الإعرابية التي ذُكرت في المسألة الواحدة، ورفضا الأوجه الضّعيفة، فكانا يحشدان آراء من سبقهما ويحللانها ويصوّبانها، ثم يقومان بترجيح الرأي الأصح معتمدين في ذلك على السّماع والقياس، كما تعدّدت آراءهما النّقدية، وهذا ما يُسمّى التدرّج والانتقال. فالشاطبي مثلا اعتذر عن ابن مالك لاختلاف رأيه في بعض المسائل، إذافةً إلى ذلك فقد اتّسم شرحهما بالتوسّع والتّفصيل من غير مخالفة للآراء، إذ سارا في منهجيّة واحدة، فاعتمدا الاختصار وعدم الخوض في المسائل الخلافية إلا وفق ما يتطلبه السياق.

وخلصت الدراسة إلى نتائج عديدة، أهمها:

- يعدّ كل من الشاطبي والأشموني صاحب شخصيّة علميّة متوازنة، ولم يكن متعصّبا ولا مقلّدا، بل أخذ من الآراء ما كان قويًّا، من هنا وافق وخالف أحيانا شخصيّة واحدةً.
- لقد كان لكلٍّ من الشاطبي والأشموني الدور المهم في تطوّر الفكر النّحويّ، وتقريبه من ذهن المتلقّي بما قدّماه من جهود، الأمر الذي شذّب النحو من التعقيد.
- لقد أثبت العالمان فيما ذكراه في مقدمتيهما أنّ كتب الشّروح هي أجدى نفعا للطلّاب، وأفضل مرآة تعكس النحو العربيّ ومراحل تطوّره.
- تفرّد العالمان عن باقي شروح الألفية في توضيح مذهب ابن مالك في بعض المواضيع.
- ركز الشاطبي في شرحه للألفية على فكرة المقاصد، فنجد في ثنايا كلامه ألفاظًا تدل على ذلك، نحو: لم أقصد فيه قصد الاختصار الذي قصده غيري، ولو قصد ذلك، قصد الناظم، والقصد من ذلك.

[1] يُنظر: شرح الأشموني، 183/1.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

- كان الأشموني في شرحه ملكًا وضليعًا في المنطق.
- النحويين من أكثر البيانيين إصابةً المرادَ من التأويل، من حيث: اصطلاحه العلمي، وأصله اللغوي؛ أي من حيث تعويله على القياس في إرجاع الكلام المُخالِف إلى الحُكم المُقرَّر، وقد ألجأهم إليه استقراؤهم الناقص الذي ترتَّب عليه ظهور نصوص تراكيبها تُخالف ما قعَّدوه وضبطوه؛ لأنهم لم يستوعبوا النصوص كلها دراسةً قبل أن يضعوا قواعدهم، فقد بدؤوا أولًا بالقرآن الكريم, وبهدي من قواعدهم التي استخرجوها من استقرائه نظروا في غيره من كلام العرب؛ حتى كأنهم كانوا يتأولون هذا الكلام قياسًا على تلك القواعد، وبذا يكون التأويل قسيمًا القواعد، فنرى: كلامًا فصيحًا موافقًا الأقيسة ولا سيما النص القرآني، وكلامًا فصيحًا مخالفًا الأقيسة يحتاج إلى تأويل.
- اعتمد كلّ من الأشموني والشاطبي على أصول النحو (السماع، والقياس، والإجماع) في إثبات الأحكام النَّحْويّةٍ، فكان القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر السماع لديهما.

المراجع والمصادر

- الأنباري، محمّد بن القاسم، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصريّة،1407هـ، 1987م.
- الأندلسي، أبو البكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1392هـ، 1973م.
- التنبكتي، أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 2004م.
- التهاوني، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان، 1996م.
- الراجحي، عبده، دروس في المذاهب النحويّة، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.
- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، 1401هـ.
- زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، العراق، الطبعة الأولى.
- السخاوي، شمس الدين، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة القدسي، القاهرة، نسخة مصورة من دار الحياة، بيروت، الجزء السادس.
- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنيّة، المدينة المنوّرة، 1426هـ.
- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وآدابها، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت، المكتبة العصريّة، 1986م.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، الاعتصام، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الطبعة الثانية، 2007م، الجزء الأول.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024

- الشاطبي، أبو إسحاق ابراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الجزء التاسع، 2007م.
- الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة.
- عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1988م.
- عصام درار الكوسى، أثر الشاهد الشعريّ في تقعيد النحو العربي، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2001م.
- ابن فارس، مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.
- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، 2005م.
- القصيباتي، علي محمد، رسالة ماجستير، جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية بجاكرتا، 2019م.
- اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، 1985م.
- المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1994م.
- المجاري، محمد، برنامج المجاري، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م.
- ابن منظور (1300هـ)، لسان العرب، تحقيق: أحمد فارس صاحب الجوائب، بيروت، دار صادر.
- ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، الجزء الثالث.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2024